الغزو الاقتصادي الإسرائيلي لمصر، وقال أن هذا الزعم ينبع من عدم الثقة في النفس، لانه لا يمكن لبلد كبريطانيا أن تغزو إقتصاد مصر، رغم قوة الاقتصاد البريطاني وضعف الاقتصاد الإسرائيلي والمشاكل التي يعاني منهـا*. ويمضي وزير المالية المصري آنذاك د. علي لطفي فيضيف: «أننا لو أخذنا في الاعتبار حجم الاقتصاد الإسرائيلي وإمكانياته، وقارناهما بحجم الاقتصاد المصري، لتأكدنا أنه لا مجال للخوف إطلاقاً... بل أنهم هناك الخائفون، لأن أسعارنا أقل بكثير من أسعار إسرائيل»**. ويأتي هذا الدفاع عن الاقتصاد المصري كرد فعل لمواجهة مقولات التفوق الاقتصادي الإسرائيلي، الذي يمكن أن يتحول إلى سيطرة إقليمية في حالة وجود علاقات طبيعية. فالسلطات الاقتصادية المصرية ترفض هذه المقولات وترى على العكس من ذلك أن الاقتصاد المصري مؤهل لإقامة علاقات مع أية دولة في العالم، بما فيها إسرائيل دون أي خوف.

التطبيع:

مجالات مفتوحة ومجالات مغلقة

هناك بلا شك مجالات مفتوحة بقوة المعاهدة، لا تستطيع مصر أن تملك حيالها أي خيار، كالعلاقات الاقتصادية والثقافية والنقل والطيران، بالإضافة إلى ما قررته مذكرات التفاهم التي تم الاتفاق عليها في إطار اللجنة العليا للتطبيع. لكن هذه المجالات المفتوحة للعلاقات بين مصر وإسرائيل، تخضع لتقييد مصري على محورين: **الأول:** هو العزل الجغرافي لسيناء عن مجالات تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل. وقد أوضح هذا بجلاء رد الدكتور فؤاد محي الدين في جلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٠ على ما أثاره العضو ممتاز نصار، حيث ذكر نائب رئيس الوزراء المصري بأن مصر لن تمنح أية تسهيلات، ولن تقيم مع أية جهة أية مشروعات مشتركة يتم تنفيذها في سيناء؛ حيث أن لسيناء وضعها الخاص، كما أكد الرئيس السادات مراراً من قبل.

لقد تقدمت إسرائيل بعروض عديدة لإقامة مشروعات متنوعة في سيناء، لكن هذه العروض تم تجميدها ولم تر النور. **الثاني:** هو تأجيل التعاون الإقليمي؛ ففي رده على سؤال لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأميركية حول إمكانية إقامة مشروعات مشتركة مع الإسرائيليين أو مع الشركات اليهودية الأميركية في المدى القريب، ذكر الرئيس السادات أن التعاون الإقليمي مع إسرائيل لا يمكن أن يتحقق إلا بعد حل المشكلة الفلسطينية. وأضاف قائلاً: «لنحل المشكلة وليتحقق التعاون الإقليمي بعد ذلك»***. إن التطبيع ليس مشروطاً بحل المشكلة الفلسطينية، ولكن، على ما يبدو، فإن التعاون الإقليمي مع إسرائيل، هو الذي ينطبق عليه هذا الشرط. فالتطبيع يسير، والمشكلة الفلسطينية تتعقد أكثر.

---

* الجمهورية، ١٩٨٠/٢/٢٩.
** روزاليوسف، ١٩٨٠/٤/١٤.
*** الجمهورية، ١٩٨٠/٣/١٠.